الجمهورية اليمنية
جامعة إب
نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي
كلية التربية
قسم الإدارة وأصول التربية

ورقة علمية بعنوان : تصور مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية نحو المجتمع المحلي في ضوء أبرز الاتجاهات العالمية

إعداد: فايزة أحمد محمد الفقيه

إشراف أ. د : نبيل أحمد العفيري

قسم الإدارة والأصول ـــ كلية التربية ـــ جامعة إب

الملخص: هدفت الورقة الحالية إلى التعرف على الواقع الحالي لدور الجامعة اليمنية في خدمة المجتمع، والتعرف على المشكلات والصعوبات التي تعوق دور الجامعات اليمنية في خدمة المجتمع المحلي، والتعرف على أبرز الاتجاهات والأدوار والتجاوب المعاصرة للجامعات نحو خدمة مجتمعاتها، وتقديم تصور مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية نحو المجتمع المحلي. ومن خلال الاطلاع على بعض الأدبيات ذات العلاقة وتحليلها تبين غياب دور الجامعات اليمنية في خدمة مجتمعاتها، كما تبين أن هناك عدد من المشكلات والصعوبات التي تعيق دور الجامعات منها مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعيه وتربوية، أما فيما يتعلق بالاتجاهات المعاصرة والتجارب الحديثة فقد تبين تطور مستمر في هذا المجال أدى إلى ظهور نماذج وتجارب متعددة والتي من خلالها تم تقديم التصور المقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية نحو خدمة المجتمع المحلي.

الكلمات المفتاحية: الجامعات اليمنية – خدمة المجتمع.

A scientific paper entitled: A Proposed paradigm for Developing the Role of Yemeni Universities Towards the Local Community in accordance with Most Prominent Contemporary Global Trends

Faiza Ahmed Mohammed Al Faqih

Supervised by: Prof. Nabeel Ahmed Al-ofairi

Ibb University – Faculty of Education- Department of Educational Foundations & Administration

Abstract: This paper aimed to identify the current reality of Yemeni Universities role in serving society, to identify the problems and difficulties that obstacles the role of Yemeni universities in serving the local community and to identify the most prominent trends and roles and the contemporary response of universities towards serving their societies. In

addition to building a paradigm for developing Yemeni universities role toward society service. The researcher has used the descriptive method to describe the available theoretical literature, studies and related research, and then draw conclusions from them. Finding has revealed that there are a number of problems and difficulties that hinder the role of universities, including economic, political, social and educational problems. As for contemporary trends and modern experiences, the field has led to the emergence of multiple models and experiences through which the proposed paradigm was presented to develop the role of Yemeni universities towards serving the local community.
Keywords: Yemeni Universities - Community Service.

مقدمة:

أن العالم يعيش في عصر اقتصاديات المعرفة، وأصبح يتعين على الدول والمنظمات التحول والأخذ بمتطلبات عصرالمعرفة، والجامعات هي موطن المعرفة وهي أهم محركات تطويرها والإضافة إليها في مختلف مجالات التخصص وخاصة في العلوم والتقنية.وعلى ذلك فالجامعات هي منارات الإبداع العلمي وأهم وسائل تقدم المجتمعات ورقيها، ولا يمكن للجامعات أن تتحول إلى تنظيمات جامدة لا تسعى نحو التطوير والتحديث، بل يتعين أن تسعى دائمًا نحو تبني المبادرات التطويرية للارتقاء بمستويات أدائها وتحقيق التحسين المستمر حتى تتجدد أدوارها وتزيد من مستويات كفاءتها الداخلية والخارجية.

أن العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة تكاملية، حيث تعد الجامعة مصدر نمو وتطور ونهضة المجتمع بما تقدم له من معرفة وكوادر مؤهلة ذات كفاءة تلبي احتياجات سوق العمل، كما يعد المجتمع مصدر ازدهار للجامعة. "وتعتبر وظيفة خدمة المجتمع الدليل الصادق على مدى فعالية العلاقة وعمقها بين الطرفين فهي أداة الوصل بينهما، ومؤشر حقيقي لمدى فعالية الجامعة في إنجاز مهماتها الأخرى. "(محمد، ٨٩، ٢٠٠٧). وكذلك للجامعة دور في خدمة المجتمع من خلال المساهمة في تقديم البرامج المتنوعة والاستشارات من خلال وسائل الاعلام المرئية فيما يتعلق بالخدمات الصحية والثقافية والعلمية، وتدريب الافراد وإعدادهم ليكونوا رواداً للقطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة والتجارة وغيرها. (قايد، ٢٠١٢، ٦٧).

ان تطوير دور الجامعات اليمنية لم يعد أمراً اختيارياً، بل اصبح أمراً حتمياً تفرضه المتغيرات المتسارعة يوما بعد أخر، وبالتالي لابد أن يخضع أداؤها لقياس وتقويم أدوارها ووظائفها الخدمية التي تقدمها وفق معايير واتجاهات عالمية، وذلك للتأكد من تنفيذ تلك الوظائف بكفاءة وجودة عالية، من خلال حسن الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المادية والبشرية، وتقديم مجموعة من الأدوار والأنشطة والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون قيامها بهذه الأداور على الوجه الأمثل واقتراح الحلول والمعالجات لتلك المعوقات بهدف تفعيل دورها في مجال خدمة المجتمع اليمني.

وعلى مستوى الجامعات اليمنية فقد نصت أهدافها على خدمة المجتمع من خلال إجراء البحوث التطبيقية لحل مشكلات المجتمع، وتقديم الاستشارات الفنية والعلمية لمؤسسات وقطاعات المجتمع وتنظيم برامج تدريبية وتأهيلية أثناء الخدمة للعاملين في مؤسسات المجتمع لرفع مستوى أدائهم، كما استحدثت العديد من المراكز لتساهم في خدمة المجتمع، الأمر الذي تطلب تقويم الأدوار التي تقوم بها الجامعات اليمنية تجاه خدمة المجتمع. (العريقي، ٢٠٠٩، ١٩٤).

مشكلة البحث وتساؤلاته:-

نتيجة لزيادة متطلبات وخدمات المجتمع المتسارعة يوما بعد يوم، فقد ادى ذلك إلى توسيع دور الجامعات في تقديم وظائف وخدمات متميزة في المجالات المتنوعة كافة، وبالرجوع إلى الدراسات والابحاث السابقة التي اجريت على

مستوى الجامعات اليمنية والذي يؤكد على ضعف دورها في خدمة المجتمع. (الحاج ٢٠٠١ ،١١٧)، (عرجاش ١٠١٠، ١٢٠)

وقد أشارت أهداف الجامعات اليمنية إلى وظائف الجامعة ومنها وظيفة خدمة المجتمع، في الإعداد والتأهيل للكوادر، والاستفادة من تطورات العلوم والتكنولوجيا في تطوير وحل قضايا البيئة والمجتمع، وإجراء البحوث العلمية وتوجيهها لخدمة المجتمع واحتياجاته، والإسهام الفعال في إحداث التنمية الشاملة، وتقديم الاستشارات لأجهزة الدولة ومؤسساتها، وتقديم النماذج والتجارب المبتكرة لحل المشاكل المختلفة في المجتمع، ورفع كفاءة العاملين في مؤسسات وأجهزة الدولة بالقطاعين العام والخاص من خلال برامج الإعداد والتأهيل أثناء الخدمة. (قانون الجامعات اليمنية، ٢٠٠٧، ٤-٦)

وهذا ما أكدته دراسة العريقي (٢٠٠٦م) حيث أظهرت ضعف ممارسة الجامعات اليمنية بكلياتها ومراكزها لاداؤها في مجال خدمة المجتمع كما اوردت عدد من المعوقات التي تحد من دورها في مجال خدمة المجتمع مثل قله الاعتمادات المالية المخصصة للمراكز والكليات وانعدمها بالنسبة للجامعة وغياب التنسيق بين الكليات والمراكز بالجامعة فيما يتعلق بالانشطة المشابهة وغياب الرؤية المكتملة والواضحة لمفهوم خدمة المجتمع وأهدافه ومجالاته في الجامعات اليمنية. (العريقي، ٢٠٠٦، ١٢)

وهنا تبرر مشكلة البحث في ضعف مستوى خدمات الجامعة المقدمة للمجتمع وضعف مردوده من الحد من انعكاسات الوضع المحلي الذي يعاني منه المجتمع اليمني في ظل تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسياسية، وهو ما تؤشك اثارة ان تعصف بالمجتمع اليمني كلة. (ابو شيحة ،٢٠١٦، ٩).وفي وجود فجوة بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل تتسع كل يوم لغياب الشراكة بينهما من ناحية، وغياب التصورات الإستراتيجية الشاملة لأبعاد الشراكة واقتصارها على ردود فعل لإشكالات جزئية للعلاقة بينهما من ناحية أخرى.(العفيري،٨،٢٠١٠)

واختيار موضوع خدمة المجتمع وتطويرها لتجاوز التحديات ليس مصادفة، وإنما لأنها من أهم وظائف الجامعة، ورغم كونها من أهم وظائفها الإ أنها لم تفعل في الجامعات وكلياتها إلى المستوى المأمول والأهداف المنشودة فيما يتصل بخدمة المجتمع وتنمية البيئة.

وفي ضوء ما سبق تبرز مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:-

- مالواقع الحالي لدور الجامعات اليمنية نحو خدمة المجتمع؟
- ما المشكلات والصعوبات التي تعوق دور الجامعات اليمنية نحو خدمة المجتمع ؟
- ما أبرز الاتجاهات والادوار والتجارب المعاصرة للجامعات نحو خدمة مجتمعاتها؟
- ما التصور المقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية نحو خدمة المجتمع المحلي؟

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على الآتي:-

- التعرف على واقع الحالي لدور الجامعات اليمنية في خدمة المجتمع.
- التعرف على مشكلات والصعوبات التي تعوق دور الجامعات اليمنية نحو خدمة المجتمع.
- التعرف على أأبرزالاتجاهات والادوار والتجارب المعاصرة للجامعات نحو خدمة مجتمعاتها.
- تقديم تصور مقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية نحو المجتمع المحلي.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من أهمية موضوعه، المتمثل في وظيفة الجامعات نحو خدمة المجتمع المحلي وما يترتب عليه من أهداف، حيث يتوقع أن تساعد نتائج البحث المسؤولين في الجامعات ومتخذي القرار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الآتي:-

- تقديم معلومات دقيقة عن واقع الجامعات نحو خدمة المجتمع المحلي.
- تبصير المسؤولين وصانعي القرار بالجامعات من المشكلات التي تعيق الجامعات عن تقديم وظيفتها نحو المجتمع المحلي ، وسبل التغلب على تلك المشكلات.
- مساعدة قيادات الجامعات على مواجهة المعوقات المجتمعية والبيئية التي تعرقل إنشاء مراكز خدمة المجتمع اللازمة لعملية التنمية والتطوير في ضوء التوجهات الحديثة.
- كما قد يسهم هذا التصور في تفعيل الوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة وهي خدمة المجتمع المحلي.
- كما يسهم في الحد من المشكلات التي تعوق الجامعات نحو خدمة مجتمعاتها المحلية.

حدود البحث:

الحد الموضوعي:- ويقتصر على تشخيص وتحليل الواقع الراهن لدور الجامعات اليمنية نحو خدمة مجتمعاتها المحلية تمهيداً لتقديم تصور مقترح لتطوير دور الجامعات نحو خدمة مجتمعاتها المحلية.

منهج البحث:-

أقتصر طبيعة البحث وأهدافه على استخدام:-

المنهج الوصفي الوثائقي:- وذلك بجمع البيانات والمعلومات من المصادر والوثائق الأولية والثانوية عن دور الجامعات اليمنية نحو وظيفة خدمة المجتمع المحلي، وأبرز الاتجاهات المعاصرة فيها، وذلك باعتبارة المنهج الذي يقوم بوصف الظاهرة (موضع الدراسة) والعمل على تحديد العوامل التي أدت إلى ظهورها لغرض تفسيرها وجمع الحقائق والمعلومات عنها كما هي في الواقع، للوصول إلى استنتاجات، وتقرير ما ينبغي أن تكون عليه في ضوء معايير معينة. (جابر، وكاظم، ١٩٨٩، ٤٠).

مصطلحات البحث:

تضمن البحث بعض المصطلحات التي ينبغي تعريفها، وهي كما يلي:-

- التصورالمقترح: هو الذي يقوم بتقديم صورة عامة تسعى إلى توضيح العلاقة بين العناصر المختلفة المكونة له، وهذا يحدث عن طريق إظهار الأدوار الرئيسة التي تقوم بها العناصر المختلفة التي تكون هذا الواقع (نصر الله، ٢٠٠٩، ١٣٠).

كما يعرف بأنه: إطار فكري عام يتبناه الباحثون والتربويون في صورة افتراضات أساسية، تستخدم للتخطيط المستقبلي المبني على نتائج فعلية ميدانية من خلال أدوات منهجية كمية أو كيفية لبناء إطار فكري عام (زين الدين، ٢٠١٣، ٦).

- الدور(E) :- يعرف بأنه: الوظيفة أو المركز الإداري في المنظمة الذي يقوم به الفرد، ويحمل معه توقعات معينة لسلوكة كما يراها الآخرون. (نشوان، ١٩٩٢، ١٠٩)
- الجامعة (University): تعرف الجامعة على أنها: تمثل مجتمعاً علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها. (أبو ملحم ، ١٩٩٩، ٢١).
- كما تعرف الجامعة بأنها " كل جامعة تخضع لقانون الجامعات اليمنية " (وزارة الشئون القانونية ، ٢٠١٠ ، ص:٤).
- خدمة المجتمع (Community Service): هي جميع البرامج والنشاطات والخدمات التي تقدمها الجامعات إلى المجتمع الخارجي بكافة أفراده ومؤسساته، بما في ذلك الدورات التدريبية والبرامج التي تقدم تحت مظلة مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بوصفها الجهة المسؤولة عن القيام بهذه المهمة. (السالم. ١٤١٩، ٣٠).

دور الجامعات في خدمة المجتمع:

أصبحت الجامعة ضرورة اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، أملتها حاجات المجتمع وتحدياته، ومقتضيات التطور الراهن، وتوقعات المستقبل، بحيث صارت الجامعة جزاءً من البيئة التي توجد فيها، تتبادل معها علاقات التأثير والتأثر، وتلتحم بقضايا المجتمع واحتياجاته، وتترجمها في برامج، وأنشطة وخدمات متنوعة، ومساعدة الأفراد والشركات وقطاعات العمل والإنتاج على التغيير والتطوير،و كل ذلك تحت ما يسمى "بالوظيفة الثالثة للجامعة" أو الخدمات الممتدة أو العامة للجامعة، حتى صارت هذه الوظيفة تحتل مركز الاهتمام الأول في العديد من الجامعات، وساعد على أداء هذه الوظيفة ظهور صيغ ونظم تعليمية جديدة وظهور أساليب ووسائل تعليم وتعلم متطورة.

تقوم رسالة الجامعات في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطوّرها الاقتصادي والاجتماعي، إذ لم تعد مقصورة على الأهداف التقليدية من حيث البحث عن المعرفة والقيام بالتدريس. بل امتدت الرسالة لتشمل كل نواحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية، الأمر الذي جعل من أهم واجبات الجامعات

المعاصرة هو أن تتفاعل مع المجتمع لبحث حاجاته وتوفير متطلباته. إن من ضمن أهم متطلبات المجتمع هو الوصول إلى مراتب عالية في ابتكار التقانات المتقدمة والتقدم التقني والتكنولوجي، ولا يتم ذلك إلا بتفعيل رسالة الجامعات في تنشيط حركة البحث العلمي، وربط البحث العلمي في الدراسات العليا بقضايا التنمية، وفتح قنوات التعاون والتنسيق والاتصال بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة.(البشير،٧،٢٠١٢)

ويبدو أن الوظيفة الثالثة للجامعات اليمنية غائبة إلى حد كبير، وإن وجدت بعض الأنشطة في هذه الجامعة أو تلك فإنها تتم بطريقة عرضية، ثم إن المحاولات التي تبذل في الجامعات الحكومية والخاصة مؤقتة، وفي أضيق الحدود، وهو ما يشير إلى أن الوظيفة الثالثة للجامعات اليمنية غائبة أو تكاد تكون، ولم توضع في حسابات قادة الجامعات حتى الآن، في حين أن هذه الوظيفة في كثير من جامعات العالم لم تعد مقتصرة داخل أسوارها، بل خرجت إلى المجتمع تتلمس هموم الناس واحتياجاتهم وتترجمها في برامج وأنشطة وخدمات متنوعة، موجهة لفئات عديدة من المجتمع ومساعدة للأفراد والشركات وقطاعات العمل والإنتاج على التغيير والتطوير.كما إن الجامعات صارت أكثر ارتباطاً بالكيان القومي والسياسي، والأزمات الفكرية وعقد حلقات نقاش لنوعيات محددة من قادة الدول والمجتمع، وتدارس الحلول وبدائلها المحتملة (الحاج، ٢٠١٤، ١٨٣).

واكدت دراسة (العبسي ، ٢٠١٠م،٧) على غياب العلاقة بين الجامعة والمجتمع واستبعاد البحث العلمي وخدمة المجتمع من الدور المتوقع من الاستاذ الجامعي، كما أكدت على قصور في إداء وظائف الجامعة على الدور التدريسي للاستاذ الجامعي مما أدى إلى غياب خدمة المجتمع المترتبة على حل مشكلاته من خلال البحث العلمي، لان مؤسسات المجتمع تدعم التعليم الجامعي ليكون هناك تبادل نفعي بين مراكز الابحاث والمجالات الخدمية التي هي المستفيد من إنتاج الجامعات وتطورها.

كما أكد المؤتمر العالمي للتعليم العالي على عدد من النواحي التي تعضد روح الشراكة بين التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل الخاص في إدارة شؤون مؤسسات التعليم العالي وزيادة الفرص المتاحة أمام الطلبة وأعضاء هيئة التدريس للجمع بين التدريب والدراسة او اعتماد مناهج دراسة منفتحة تكون أكثر اتساقاً مع الممارسات في مجال العمل (اليونسكو،١٩٩٨م، ص ٢٤). ومؤتمر جامعة ميسوري الذي أكد في توصياته دور الشراكة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل الإنتاجية في عملية التنمية، وضرورة وجود علاقات فعالة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، وأن هذه الشراكة تتطلب من الجامعات ضرورة المرونة في برامجها وأقسامها العلمية (Missouri University ,1993). تنطلق فلسفة الشراكة من دواعٍ ومبررات تشكل ضرورات ومطالب ملحة لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في حاضره ومستقبله، ومن تغير النظرة إلى التعليم الجامعي باعتباره قضية خدمة إلى اعتباره قضية استثمار بشري، ومن اعتباره مسؤولية تخص الحكومة إلى اعتباره مسؤولية وطنية وقضية مجتمعية تخص الجميع، وفي مقدمتها مؤسسات سوق العمل.(العفيري،٢٠١٠،ص٢٢)

إنّ خدمة المجتمع هي الجهود التي يقوم بها الأفر اد أو الجماعات أو المنظمات أو بعض أفراد المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصاديةعن طريق تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها، كما أن الجامعة تخدم المجتمع عن طريق حلّ مشكلاته، وتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة، وتهدف إلى تمكين أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى إفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية، فهي نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة، ويمكن عن طريق نشر المعرفة خارج جدران الجامعة، وذلك بغرض إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والا جتماعية المختلفة ، كما تسعى الجامعة أيضًا إلى نشر إشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات وبتغيير الرأي العام، بما يجري في مجال التعليم فكرًا، أو ممارسة، كما تقيّم مؤسسات المجتمع وتقدم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته، وتقترح تصورات وبدائل تنير وتشيع فكرًا تربويًا داخل المجتمع فالجامعة تقدم خدمات تعليمية وأبحاث تطبيقية وتقوم باستخدام مواردها لمساعدة احتياجات الشباب غير الجامعي والكبار واهتماماتهم بغض ا لنظر عن العمر أو الجنس أو الخبرات التعليمية السابقة، وتستقطب الجامعة من المجتمع أعلى فئاته علمًا وثقافة , وكل تغيير يطرأ على المجتمع ينعكس على الجامعة، وكل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه ، فالجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وعلاقتها بالمجتمع كعلاقة الجزء بالكل.(عايدة بكير،٢٠١١،ص٧).

إن الجامعات اليمنية أصبحت اليوم في مفترق طرق مجال التنمية البشرية، حيث أصبحت المعرفة والأفكار المبدعة والتمايز الثقافي هي الثروات الحقيقية التي تطمح المجتمعات المتقدمة في الوصول إليها، ولذلك فإن أي تأخير في تبني التصورات الاسترا تيجية الكفيلة بالنهوض بالتنمية البشرية بحيث تأخذ شكلاً جديداً وأكثر عمقاً ثقافيا واقتصادياً، هذا التأخير سيكرس تخلفها وعدم رغبتها في مواكبة التقدم العلمي والحضاري الذي فرضته الحضارة المعاصرة.

تتأثر الجامعات اليمنية والأهلية كجزء من النسيج الاجتماعي والمنظومة المجتمعية للعملية التعليمية في المجتمع، بأساليب العمل الإدارية السائدة في إدارات المجتمع عامة، والإدارات الحكومية على وجه الخصوص ،ومن مظاهر هذا التأثر : التمسك بالمفاهيم والأهداف الإدارية التقليدية، اولاهتمام بالأنشطة الروتينية واعتبارها أهدافاً وليست آليات لتحقيق الأهداف، مع غياب التوجهات المستقبلية والبعد الاستراتيجي، وعدم التفاعل الملموس مع المتغيرات البيئية ومتطلبات المجتمع، وهو ما يعني فقدان الرؤى الاستراتيجية من منظور المفاهيم العلمية للمهام الأساسية للإدارات الجامعية، إضافة إلى وجود الهدر والاستخدام المفرط للموارد، والإمكانات المادية والمالية والبشرية، بما يمثل ضعف الاستفادة من الموارد المتاحة، وتسخيرها في تحقيق الغايات والأهداف المرسومة، وكذلك غياب أو تغييب أسس ومعايير قياس وتقويم الأداء اوللرقابة والمحاسبة العادلة والفعالة إدارياً ومالي اً وهو ما يمثل غياب التحليل الواقعي المدروس.(عطية،٢٠١٢،٢٤)

ولما كانت الجامعات تعد من المنظمات الاستراتيجية التي تمتلك قوة تأثير هائلة في المجتمعات،بما فيها من قوى شديدة المنافسة وفرص متعددة وتهديدات متزاحمة، وهي في ذات الوقت عبارة عن خليط من المكونات المعقدة والمترابطة

والمتجانسة والمتنافرة، فيصعب على إدارات هذه الجامعات إذا رغبت في تغيير أدائها نحو الأفضل، أن تظل معتمدة على أساليب تقليدية وأدوات روتينية عادية في رحلتها الطويلة الشاقة نحو تحقيق أهدافها، بينما العالم من حولها يشهد كل هذه التحديات والتغيرات الهائلة .وما السبيل الوحيد أمامها إلا تبني سياسة فكرية حديثة ومعاصرة ترقى إلى مستوى التحدي، ولن يكون لها ذلك إلا من خلال تبني مبدأ التفكير والتخطيط الاستراتيجي،وممارسة ذلك في طريقة تفكيرها واعداد خططها الأكاديمية والإدارية واعادة النظر في طريقة صياغة أهدافها و خياراتها الاستراتيجية وأساليب تنفيذها وتقويمها.(عطية،٢٢،٢٠١٢)

المشكلات التي تواجه الجامعات اليمنية في خدمة المجتمع:

إن من أهم وظائف الجامعات تقديم خدمات للمجتمع من حولها وتسخير بعض الخدمات التي يقدمها اساتذة الجامعة كأعمال استشارية خاصة. (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، ٢٠٠٦ – ٢٠١٠، ٦١).

إن أهمية الجامعة ليس في مجال التدريس والبحث العلمي فحسب بل تستند على أهمية الجامعة ودورها في المجتمع وإخراج قيادات وكوادر جديدة ولكي تقوم الجامعة بدور أفضل في خدمة المجتمع لابد للجامعة ان تضع تصور واضح المعالم حول كيفية تلبية حاجات الفرد والمجتمع والتفكير في البرامج التي تقدمها من خلال الأقسام المختلفة، وهذا يقودنا إلى متطلبات وحاجات السوق التي تشكل جزءا أساسيا وحاسما من متطلبات وتنمية المجتمع الذي يسعى با ستمرار للتفاعل مع عالم يتغير وتتبدل متطلباته وحاجاته وأدواته وأساليبه وآلياته بشكل متسارع ،وعليه فان دور التعليم العالي في أسواق العمل وفي المجتمع ككل ليس فقط بإعداد الطالب الإعداد السليم ليكون مواطنا صالحا خادم لوطنه بالشكل الأمثل وليكون منافسا رابحا في أسواق العمل إنما يجعل البحث العلمي الذي تنجزه مراكز ومؤسسات التعليم العالي احد أهم مدخلان لتنمية المجتمع سياسيا وتربويا واقتصاديا واجتماعيا ، بالإضافة إلى تنشيط الآليات النوعية الضرورية لأسواق العمل من اجل تمكينها من تحديث بناها الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية... الخ ، وعلى هذا الأساس فان تعزيز جودة التعليم تشكل هاجسا عند النظام السياسي ، كما هو هاجسا للجامعات والجهات ذات العلاقة في المجتمع ، مما دفع هذا إلى أهمية التعليم وتفعيل دوره في إعداد نظام يتحقق من خلاله الجودة التي تعتمد على بنية نظام متكامل للمؤسسة التعليمية . وهذا يتطلب طبعا تغير الأسس التقليدية التي يرتكز عليها التعليم العالي ، ويتطلب استجابة للمتغيرات والحاجات البشرية من خلال استحداث برامج جديدة ومرنة تلبي متطلبات تطوير ومهارات الموارد البشرية وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المتغيرات في سوق العمل مما يجعل التعليم العالي قادرا على التأثير الجدي في المجتمع عبر تطوير العمل البحثي وتكوين المعرفة وإنتاجها ثم نقلها إلى المجتمع لكي تصب في خدمة الإنسان والمواطن والوطن والأمة، فالترابط العضوي بين التعليم العالي وسوق العمل هو معيار نجاح مشروع إعادة تنظيم التعليم العالي، ويعتقد إن ذلك يسهم في حل الصراعات والتي قد تنتج بسبب الحصول على الشهادات الجامعية ثم الانضمام إلى البطالة في المجتمع ليكون هذا الإنتاج يسهم في معاناة المجتمع بدلا من ازدهاره.(ساجد شرقي ،١٧٣-١٧٤، ٢٠٠٨)

كما أن غياب الشراكة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل يضعف التوافق بين أعداد وتخصصات الخريجين من ناحية، والأعداد والتخصصات التي يحتاجها سوق العمل من ناحية أخرى، ويؤدى إلى إحداث بطالة مقنعة، وإهدار للطاقات البشرية وتنعكس سلباً على قدرة وكفاية سوق العمل الإنتاجية، بحيث يصاب بالتضخم الوظيفي أو البطالة المقنعة، ويؤدي إلى ارتفاع الكلفة الإنتاجية لما يقدمه من سلع أو خدمات،وفي الجمهورية اليمنية تؤكد الدراسات والتقارير الرسمية والبحثية وجود فجوة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل، تتسع كل يوم لغياب الشراكة بينهما من ناحية، ولغياب التصورات الإستراتيجية لأبعاد الشراكة من ناحية أخرى.(العفيري،٢٠١٠،ص٥-٦)

لا يستطيع أي مجتمع تحقيق أهداف التنمية الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل إلا بالمعرفة والثقافة، وامتلاك جهاز إعلامي ومهني سليم يتفق ومتطلبات الواقع والمستقبل المنشود بالعلم والتعليم .ومما لا شك فيه أن الجامعة هي من أهم منظمات ودور صناعة العلم والتعليم في العالم، ويصف بعض رؤساء الدول التعليم العالي بأنه تعليم أساسي، وذلك لأن الركيزة الأساسية في بناء مكونات الإنسان العقلية والوجدانية وتشكيلها، وتأهيله للتعامل مع العلم والمعرفة واستيعاب آليات التقدم وتفهم لغة العصر،حيث إن مواكبة عصر التكنولوجيا والمعلوماتية المتصارعة فائقة الخطر، تفرض بل وتحتم ألا يكون دور الجامعة نقل المعرفة فقط . ولما كانت الجامعة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه تؤثر في المجتمع من خلال ما تقوم به من وظائف وتتأثر بما يحيط بها من تغيرات تفرضها أوضاع المجتمع وحركته، لذا لم يعد من الممكن أن تعيش بمعزل عن المجتمع الذي توجد فيه، وما يواجهه من تحديات ومشكلات وما يحلم به من طموحات وآمال والأزمة التي تعيشها الجامعات نشأت نتيجة لما يلي:

١) أن الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل لا ينسجم تمامًا مع ما يجب أن تحرص عليه لتحافظ على كونها جامعة.
٢) سيطرة سياسة الدولة على سياسة الجامعة والمجال واسع النطاق للمركزية.
٣) ضعف الموارد المالية الداعمة للأبحاث العلمية والتطبيقية.
٤) تجاهل الدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعل، والبعد عن حاجاته ومشكلاته.
٥) عزل الجامعة عن مجتمعاتها، وحصر نقل المعرفة داخل جدران الجامعة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه.
٦) ضعف العمل التطوعي، وضعف العلاقة بين هيئة التدريس في الجامعة والمؤسسات المحلية من مكتبات ومتاحف وأندية ومؤسسات صناعية.(عايدة بكير،٢٠١١،ص٧).

وهناك عدد من المشكلات التي تواجه الجامعات في اليمن يمكن توضيحها وفق المحاور الآتية:

المشكلات التنظيمية: ومن أبرزها ما يأتي:

- تركزت أغلب الجامعات في المدن الرئيسة، بمعنى أنها انتشرت في الحضر لتلبي لمطالبه، دون أن تتوسع وتنتشر تبعًا للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات قطاعات الإنتاج، وتحاكي البيئات الطبيعية، وتلبي احتياجات الأنشطة السكانية المختلفة

- نمت مؤسسات التعليم الجامعي وانتشرت بصورة متماثلة، كل منها تكاد تشابه الأخرى من حيث الكليات والأقسام والتنظيم الأكاديمي والإداري، وفي المحتوى التعليمي والأساليب والأنشطة، وفي اختيار المعيدين، وتعين أعضاء هيئات التدريس، وفي الاستعانة بمدرسين من داخل الجامعات أو من خارجها، وفي كل شيء تقريبًا حتى في تسمية تلك الجامعات، حيث أن كلاً منها حملت اسم المنطقة التي وجدت فيها، اقتداءً بالجامعتين الأم: جامعة صنعاء، وجامعة عدن، وبالتالي تشابهت في المشكلات والنتائج أو المخرجات.
- تكون جامعات نمطية تقليدية البناء والمحتوى، بآلية الأهداف والوظائف، بعيدة عن تلبية الحاجات الاجتماعية والثقافية للسكان، والسياسية والإدارية للدولة والقوى السياسية، وارتباط بحوث الجامعات – على قلتها – بقضايا هامشية، ولم تصل الجامعات اليمنية بعد إلى مرحلة الإبداع العلمي والتطبيق التقني.
- نمو كليات التربية بطريقة عشوائية وتحت مبررات سياسية واجتماعية ودعائية، إذ يلاحظ نمو سريع لكليات التربية في العديد من المحافظات والمديريات، ودون هدف واضح ومحدد. فلو كان التوسع في تلك الكليات هو من أجل توفير أعضاء هيئات التدريس، فيلاحظ وجود فائض من أعضاء هيئات التدريس في بعض الكليات، وفي بعض التخصصات، في الوقت الذي يوجد عجز كبير في كثير من كليات التربية الأخرى، فضلاً عما تلفظه كليات التربية من أعداد كبيرة لا احتياج لهم، بدليل توقف وزارة التربية عن توظيفهم، باستثناءات محدودة في بعض المحافظات؛ مما يفقد تلك الكليات مبرر وجودها بذلك الشكل وتلك الوظيفة.
- جمود الجامعات اليمنية عن متابعة الجديد والمستحدث من المعارف والعلوم وتطبيقاتها المختلفة، ذلك أنها ولدت واقفة، فغرقت منذ نشأتها في مشكلات وصعوبات لا قبل لها بها، وليس لديها خبرات للتغلب عليها. وكلما نمت تلك الجامعات وتوسعت في ظل ظروف وموارد غير مواتية؛ تزايدت مشكلاتها وتعقد بعضها؛ مما جعلها بطيئة الحركة قليلة الاحتكاك والتفاعل بما يدور حولها من تغيرات متسارعة، لهذا صارت تستهلك المعارف المنتجة من جامعات الدول المتقدمة، وغير قادرة على متابعة كل جديد، أو تطبيق المعارف المتاحة، واستنباط تقنية ملائمة، أو تكون قادرة على الإضافة إلى العلم إلا ما ندر.
- جمود الجامعات اليمنية، أو أغلبها في استشراف آفاق المستقبل؛ لأن غالبيتها غارقة في مشكلات من كل الأنواع تقريبًا، وتحاصرها ظروف وأوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية شلت من قدرتها على النظر إلى مستقبلها، ومستقبل مجتمعها، وما ستكون عليه الأوضاع، والتطلع إلى مستقبل أفضل، والعمل على محاولة تشكيله والسير نحوه، لهذا قليلاً وربما نادرًا ما وضعت دراسات متكاملة يقوم بها فريق بحثي متعدد التخصصات، أو عقد مؤتمر قومي أو ما شابه ذلك يتناول مستقبل الجامعات اليمنية وخيارات السير إليه، ولم تتح الظروف السياسية والاقتصادية عملاً كهذا.
- غياب - شبه كامل - في مشاركة المجتمع بكل مؤسساته وشرائحه في دعم التعليم الجامعي إداريًا وماديًا وفنيًا، إذ مقابل استسلام أنواع التعليم ومؤسساته للمطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تثقل كاهل التعليم في ظل عجز شديد لموارد الجامعات، وعدم قدرة نمو نفقات التعليم الجامعي بصورة موازية لنمو الطلبة، مقابل ذلك يوجد غياب كبير

لمشاركة مؤسسات المجتمع الخاصة والعامة، ومنظماته الرسمية والشعبية ومختلف فئات المجتمع والأهالي في دعم التعليم الجامعي ماديًا ومعنويًا، إداريًا وفنيًا، أو المساهمة في دعم مسيرة تطويره، إذ ما زال الاعتقاد سائداً لدى الأوساط الاجتماعية والسياسية وربما الحكومية، بأن التعليم إشرافًا وتمويلاً وتطويرًا هو من مسؤولية الدولة، في حين أن نتائج خبرات جميع الدول تقريبًا تبين أن هذا الاعتقاد قد ولى واختفى. إذ أصبح التعليم من القضايا القومية العليا، وهمًا للمجتمع كله يشارك في تحمله كل مكونات المجتمع بمؤسساته ونظمه وتنظيماته الرسمية والشعبية، كما هو سائد ومتبع في كثير من دول العالم. وكل دول العالم تقريبًا تسعى إلى إشراك المجتمعات المحلية المسؤولية الأولى في الإشراف على التعليم العام والمهني والتقني، بل والتعليم الجامعي إلى حد كبير، حيث بينت نتائج خبرات العديد من دول العالم أن المجتمعات المحلية هي الأقدر والأجدر على الإشراف على التعليم وحل مشكلاته، ومراقبة مظاهر الخلل في مؤسسات التعليم، والعمل على تطوير التعليم وتحسين نوعيته، بل وتوظيف التعليم وفقًا لاحتياجات البيئات الطبيعية وأنشطة السكان.

المشكلات التمويلية:

- عجز التمويل الحكومي المستمر عن تلبية متطلبات نمو وتطوير التعليم الجامعي في اليمن، وبالتالي عجزه عن استيعاب الأعداد المتزايدة عامًا بعد آخر، نظرًا لأن الاقتصاد اليمني يعاني من اختلالات ومشكلات حادة تنعكس، نتيجة لانخفاض العوائد النفطية؛ الأمر الذي يحد من نمو وزيادة التمويل من الموازنة العامة بما يوازي احتياجات التعليم الجامعي.
- عجز كبير وحاد في المخصصات المالية للجامعات، ويظهر ذلك في خلو أغلب الكليات من المعامل والمختبرات والوسائل التعليمية، والغياب الكبير للأنشطة العلمية والثقافية والرياضية والفنية، وصعوبة توفير الكتب الجامعية، والمراجع والدوريات الجديدة، في وقت تعاني فيه نفقات التعليم الجامعي من ضياع مبالغ مالية وهدر مادي كبير في كل الجامعات والكليات؛ بسبب نقصها أولاً، وسوء توزيعها على أوجه الاستخدامات ثانيًا، وضعف ترشيدها ثالثًا، وسوء استغلال الموارد المتاحة رابعًا، وتفشي مظاهر الفساد المالي والإداري مقابل انعدام الرقابة والمحاسبة إلى حد كبير خامسًا، وانتشار مظاهر الإهمال والتسيب مقابل ضعف حماية المال العام سادسًا، وبسبب تركيب النفقات وقواعد الصرف وإجراءات التنفيذ سابعًا.
- ضعف توزيع المخصصات المالية على أوجه الاستخدامات، حيث تستحوذ النفقات الجارية على الغالبية العظمى من إجمالي نفقات قطاع التعليم، ومن إجمالي نفقات الجامعات؛ مما يحد من فرص إدخال التجديدات والتغيرات في بنى التعليم الجامعي، وفي نظمه وتنظيماته ومحتواه وأساليبه.
- سوء استثمار نفقات الجامعات ومواردها البشرية والمادية؛ نتيجة لتضخم الإدارات الجامعية بالموظفين على مختلف المستويات، ووجود أعداد كبيرة من الموظفين وأعضاء هيئات التدريس والمهنيين لا تعمل.
- تفشي مظاهر الفساد المالي في الجامعات الحكومية، سواء من النفقات الاستثمارية وتنفيذ مناقصاتها، أم من النفقات الجارية، وخاصة في النفقات التشغيلية والخدمية، ونفقات الصيانة، إلى غير ذلك؛ مما يجعل وزارة المالية تتحفظ على صرف بعض مبالغ الإنفاق.

- ضعف مشاركة القطاع الخاص في دعم التعليم الجامعي، حيث لا يزال إسهامه في تمويل التعليم الجامعي غائبًا، أو يكاد يكون معدومًا باستثناء بعض الحالات الفردية المؤقتة كإسهام بعض رجال الأعمال في توفير بعض التجهيزات لبعض الجامعات، أو تمويل بعض الأنشطة في بعض الجامعات الأخرى.(الحاج،٢٠١٤،صفحات متعددة)

المشكلات السياسية والاجتماعية: من أهمها ما يأتي:

- هيمنة الجهات السياسية على النظم التعليمية وطغيان توظيفها في الحسابات السياسية تارة باسم دعم نظام الجمهورية أو الثورة أو الوحدة، وتارة ثانية لإرضاء الزعامات الاجتماعية، وتارة ثالثة لشراء الولاءات، وتارة رابعة لكسب الأنصار والموالين، وتارة خامسة للتنشئة السياسية المعروفة.
- وقوع النظم التعليمية في دائرة الصراع السياسي بين الأحزاب على السلطة، مما يفقدها بوصلة الاتجاه الصحيح.
- عدم وجود صفة واحدة لتحقيق التكامل بين الجامعة والمجتمع، فلكل مجتمع خصوصياته وتوجهاته التنموية، وظروفه، وأُطره القيمية تؤثر في اختيار وتبني النموذج المناسب لإحداث هذا التكامل.
- شح الإمكانيات المادية للجامعات، الأمر الذي يحد من توثيق العلاقة بينها وبين المجتمع.
- وجود فجوة بين الحياة الجامعية والمجتمع ومتطلباته يجعلها جاهلة بكل ما يحدث في المجتمع، وتكون النتيجة فشل الجامعة في توثيق صلتها بالمجتمع وحل مشاكله.
- ضيق نظرة كثير من الناس وخاصة أفراد المجتمع، حيث ينظرون إلى الجامعة على أنها أساس يمر خلاله الطالب للحصول على شهادة جامعية تؤهله للحصول على عمل، مما يجعل الطالب يكرس جهده لتحصيل المعرفة، ولا يعطي اهتماماً للبحث والتفكير العلمي (حسن، ٢٠٠٧، ٨)

المشكلات التعليمية:

- توافر مناهج تعليمية قديمة، وبمحتوى يركز على الماضي أكثر من الحاضر والمستقبل، وبعيدًا عن حاجات الدارسين والمجتمع والعصر، ولا يشجع على الابتكار والتفكير الناقد؛ ذلك أنه يختزل المنهج بالكتاب الجامعي، وكأنه المصدر الوحيد للمعرفة، وما ينجم عن ذلك من التزام أعضاء هيئات التدريسية بحرفية محتواه، وبأنشطة وعمليات شكلية، وبأساليب ووسائل تعليم وتعلم تركز على الحفظ، وبأدوات وأساليب تقويم قاصرة تقيس الحفظ والاستظهار. ويصدق هذا القول على مناهج التعليم في الجامعات الحكومية والخاصة التي تعاني جمودًا لا يزال مستمرًا، حيث لا زال الاعتماد يكاد يكون كاملاً - لدى كل من أعضاء هيئات التدريس والطلبة - على الملازم والمذكرات المنسوخة من مراجع قديمة، ولم تبذل جهود حقيقية لتطوير المناهج تواكب التغيرات المتسارعة في العلوم والمعارف، ومتابعة الثورة المعلوماتية وتقنية الاتصالات إلا في حدود ضيقة.

- مناهج تعليمية قديمة باستراتيجيات تعليم وتعلم وتقويم بالية.
- ضعف الكفاية الداخلية للجامعات اليمنية، الكمية منها والكيفية، منظور لها من خلال تدني معايير الكفاية، من انخفاض معدلات المخرجات بالنسبة للمدخلات، وضعف انطباق مواصفات الخريجين للوظائف والمهن، وارتباط التعليم الجامعي بالبطالة، وانخفاض معدلات الكلفة / الفعالية، والتكلفة / العائد، وغير ذلك من المعايير والمؤشرات الكمية والكيفية. (الحاج،٨٥، ٢٠١٠)
-

وتواجه الجامعات اليمنية العديد من المشكلات المرتبطة بعلاقة الجامعات بالمجتمع (عملاؤها المستفيدون من خدماتها)، منها ما يأتي:

- ضعف اهتمام الجامعات الحكومية اليمنية بتعزيز علاقتها بمنظمات الأعمال والمنظمات العامة في المجتمع.
- عدم اهتمام معظم الجامعات الحكومية بدراسة وتحليل احتياجات ومتطلبات سوق العمل من مخرجات الجامعة.
- افتقار الجامعات الحكومية إلى معايير وأساليب لقياس رضا العملاء عن خدماتها وبرامجها.
- انقطاع العلاقة بين الجامعة والطالب بمجرد تخرجه منها.
- عدم اهتمام الجامعات بتسويق برامجها وخدماتها في المجتمع.
- عدم اشراك معظم الجامعات ومنظمات الأعمال في عملية إعداد وتطوير برامجها ومقرراتها.
- عد استطلاع أراء الطلاب والخريجين ومنظمات الأعمال عن برامج ومقررات الجامعة وخدماتها المختلفة (الجرادي، ٢٠٠٩، ٤٧).

كما أن غياب مشاركة القطاع الخاص والجهات ذات العلاقة في صنع القرار في الجامعات اليمنية وهو - وضع يختلف - عن التوجهات العالمية قد أسهم في عزل الجامعات عن المشاركة في القضايا الأساسية للمجتمع والإسهام في تلبية احتياجاته وبفاعلية أكثر (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، ٢٠٠٦-٢٠١٠، ٢٠).

<u>التطور التاريخي لخدمة الجامعة للمجتمع ومبرراتها:</u>

❖ **التطور التاريخي لخدمة الجامعة:** من خلال التطور التاريخي لتطور الجامعة وعلاقتها بالمجتمع، يمكن تمييز عدة مراحل تاريخية لعلاقة الجامعة بالمجتمع تتمثل بما يلي: (العكل، ٢٠٠١، ٩٩-١٠٠)

١) **المرحلة الأولى:** تبدأ بنشأة الجامعات في العصور الوسطى، حيث كانت الجامعات الوسطى، حيث تهتم بالدراسات الفلسفية واللاهوتية، وكانت الجامعات في تلك المرحلة تكاد تكون منفصلة تماما عن المجتمع.

٢) **المرحلة الثانية:** عصر النهضة والاكتشافات الجغرافية، وفيها بدأت الجامعات تهتم بالبحث في العلوم لغرض التعرف على أسرار الطبيعة وإحياء الفنون القديمة وتطويرها.

٣) **المرحلة الثالثة:** مرحلة نتجت عن الثورة الصناعية والتكنولوجية، وفيها ظهرت الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالدراسات الهندسية وغير ذلك، وتحولت الجامعات من جامعات تعنى بفكر الرجل الحر إلى جامعات تعنى بإعداد الشباب للمهن المختلفة.

٤) **المرحلة الرابعة:** هي علاقة الجامعة بالمجتمع فرضتها العديد من الظروف والتغيرات العالمية والمحلية حتى أصبح المجتمع يواجه حاجات من نوع جديد، وعلى الجامعة إما أن تستجيب لحاجاته أو تنعزل عن المجتمع، وهذه الحاجات تتعلق بمشاكل البيئة وقطاع الإنتاج والخدمات الخاصة بأفراد المجتمع، وهذا يعني ألا تقتصر خدمات الجامعة على أبنائها أو خريجيها فقط، بل تمد خدماتها لأبناء المجتمع جميعاً من غير طلابها، ليجدوا في رحابها العلم والثقافة، والمعالجة العلمية لمشكلاتهم الاجتماعية، وبالتالي تصبح العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة وثيقة، بحيث تمتد الجامعة خارج أسوارها وتتداخل في المجتمع، وتمتد للمجتمع فروع داخل الجامعة بحيث تستطيع حل مشكلاته.

٥) **المرحلة الحالية:** وتتسم بسرعة التطور والتغيير، مما يجعل مهمة الجامعة في مجتمعها أدق وأصعب لملاحظة هذا التطور. (العكل، ٢٠٠١، ٩٩-١٠٠)

<u>مبررات الاهتمام بوظيفة خدمة المجتمع:</u>

تقوم الجامعة بدور هام في عجلة التطوير والتغيير والتنمية للمجتمع، والارتقاء به إلى مستوى المجتمعات المتقدمة، فالجامعات هي مصانع المجتمع، والفكر الإنساني ومصنع قيادات الأمة سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، حيث تساهم في قيادة الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية وهوية الأمة وثقافتها في ظل العولمة والمتغيرات المتسارعة، وكذلك تواكب مستجدات العصر الواقعية في النهوض والتقدم.

ومن أهم المبررات المجتمعية ما يمر به عالمنا اليوم من المتغيرات والتحديات العالمية في النواحي العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنها:

١) التغير السريع والانفجار المعرفي.
٢) التقدم التقني الذي أحدث تطوراً سريعا وملحوظاً في وسائل الاتصال.
٣) الانفجار السكاني.
٤) تطور مفهوم العمل وزيادة التخصص في المهن.
٥) اختزال وقت العمل وزيادة وقت الفراغ.
٦) التطور المتسارع في الدراسات التربوية والنفسية.
٧) كفاءة وسائل المواصلات والبث المباشر.
٨) تآكل مخزون العالم من الطاقة التقليدية والحاجة إلى البحث عن مصادر جديدة ومتجددة.
٩) التلوث البيئي الذي بدأ يؤثر في توازن الطقس على سطح الأرض.

١٠) ظهور أمراض جديدة تتطلب أساليب جديدة لمواجهتها.
١١) ارتفاع المستوى المهاري الذي تتطلبه الأعمال والمهن. (ابوشيحة، ٢٠١٦، ١٠٩)

أهداف خدمة المجتمع وأبعادها:

إن أحد المرتكزات الفلسفية والمعرفية للمؤسسة التعليمية تصب في إعداد وتأهيل عناصر بشرية فاعلة ومتخصصة ملبية لاحتياجات المجتمع وقطاعات عمله، وهي بهذه الرؤية تختلف في مجال الحكم في تحقيق الأهداف عن القطاعات المجتمعية الأخرى الذي يعتبر الربح مؤشراً "شائعاً" في القياس على مستوى القطاع التعليمي، حيث يكون تحقيق الأهداف مرهوناً بالمخرجات التعليمية وفرص التطور التي غالبا ما تتحدد بثلاثة محاور أساسية هي:

- ❖ التزويد بالمعرفة (درجة التمكن من الفهم).
- ❖ تزويد المهارة (درجة تمكن العمل).
- ❖ تزويد الحكمة (درجة التمكن من وضع الأوليات). (ابوشيحة،١١٢،٢٠١٦).

أبعاد الجامعة نحو خدمة المجتمع:

تعد الوظيفة الثالثة في كثير دول العالم هي خدمة المجتمع، غير أنها، في الحقيقة، تتوسع في هذا المفهوم لتشمل ثلاثة أبعاد، هي: التعليم المستمر – نقل التنقية والابتكار – المشاركة المجتمعية.(الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء بوزارة التعليم العالي بالسعودية، ٢٠١٣، ١٢).

١) **البعد الجغرافي:** ويطلق على هذا البعد أحيانا التعليم الإرشادي أو التعليم بغرض خدمة المجتمع المحيط بالجامعة أو التعليم خارج جدران الجامعة، ويقصد به تقديم المناهج النظامية التي تؤدي إلى الحصول على درجات جامعية لهؤلاء الذين لايستطيعون الحضور إلى الجامعة، وذلك عن طريق عقد فصول دراسية نهارية أو مسائية خارج الجامعة، أو عن طريق الدراسة بالمراسلة أو التعليم عن طريق الإذاعة والتلفزيون.

٢) **البعد الزمني:** ويسمى هذا البعد أحيانا بالتعليم المستمر أو التعليم الجامعي للكبار، ويقصد به توفير فرص الدراسة الجامعية للكبار الذين أتموا تعليمهم الرسمي بالمدارس بهدف تحسين مستوى الفرد وزيادة كفاءته المهنية كمواطن، وذلك عن طريق إنشاء الفصول الدراسية وإلقاء المحاضرات والتعليم بالمراسلة وتدريس المناهج القصيرة، وعقد الندوات، وغير ذلك من اشكال التعليم المستمر، وفي مثل هذه الدراسات تطبيق برامج جامعية ملائمة لخدمة الكبار.

٣) **البعد الوظيفي والخدمي:** ويشمل هذا النوع على ما يسمى بالخدمات التعليمية والأبحاث التطبيقية ،وتطوير الموارد الجامعية، واستغلالها لمقابلة احتياجات واهتمامات الشباب غير الجامعي والكبار بغض النظر عن السن أو الجنس أو الخبرات التعليمية السابقة، كما يقوم بتقديم الاستشارات للهيئات والأفراد في المجالات المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية.

مجالات خدمة الجامعات للمجتمع:

ذكر العديد من الباحثين أن الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع تتخلص في المجالات التالية: (الرواشدة، ٢٠١١، ١٨٩، ١٩٠).

- بحوث تطبيقية. - الاستشارات العلمية. - برامج ودورات تدريبية تأهيلية. - النقد الاجتماعي.
- نشر المعرفة. - التدريب والتعليم المستمر. - تنمية البرامج والسياسات. - خدمات مهنية. - خدمات عامة.

- **الاتجاهات المعاصرة لدور الجامعات في خدمة المجتمع:**

تعد الجامعات في مختلف المجتمعات الحديثة أساس التقدم، والتطور، والإنتاج، وذلك انطلاقاً من الرسالة التي تقوم بها، والوظائف التي تسعى إلى تحقيقها، والأهداف التي تعمل على إنجازها (السماوي، ٢٠٠٨، ١). ولقد باتت الجامعة جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الذي توجد فيه، وتعمل من خلاله، وأصبح من الحتمية على الجامعة أن تتولى مسؤولية قيادة المجتمع والمواطن في عصر الثورة المعلوماتية. (الخطيب، ٢٠٠٩، ٢)

❖ الأدوار المعاصرة للجامعات في خدمة المجتمع:

إن من أهم الأدوار العالمية المعاصرة في الجامعات ما يلي:

١) حاجات التعليم والتدريب المتغيرة وخاصة المتعلقة بأنشطة الجامعة الثلاثة (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع) والتي تساعد على بناء مجتمعات المعرفة.
٢) دعم الابتكار وتوليد معرفة جديدة هدفها الوصول إلى المعرفة العالمية وتكثيفها لتصبح ملبية لمتطلبات الاقتصاد المحلي.
٣) الإسهام في تكوين رأس المال البشري بتعليم وتدريب قوى عاملة مؤهلة قابلة للتكييف وإعداد علماء رفيعي المستوى ومهنيين وأصحاب مهن ورجال الأعمال والخدمة المعرفية.
٤) توفير قاعدة المجتمع المعرفي وبناء التماسك الاجتماعي (ابوشيحة، ٢٠١٦، ١٢٣).

ولقد اتسعت أدوار ومسؤوليات الجامعة في خدمة المجتمعات، فبدلاً من جعل التعليم الجامعي في متناول أكبر عدد من الطلاب، اتسع هذا المفهوم ليشمل الطلاب غير الجامعيين، ثم امتد ليشمل المجتمع كله، للوصول إلى عدد كبير من الأفراد، وتشجيع كل فرد ومساعدته على تطوير نفسه بقدر ما تسمح به قدراته، وتطويرها، لتمكينه من حل مشكلاته وتنمية مهاراته، وتحسين ظروف حياته، مستغلاً ذكاءه استغلالاً علمياً (ثيودروج قانون، وكلارس مركفييلد، ٢٠٠٠، ٥)، وتشتمل الخدمات الممتدة الموجهة للمجتمع على توفير تعليم تخصصي محلي موجه لفئات عديدة من المجتمع، وذلك بفتح كليات وفصول مسائية أو صيفية أو بالمراسلة، وتوفير مراكز للتعليم والتدريب المهني والوظيفي المستمر، وتعليم الكبار، وإعداد البرامج التلفزيونية والإذاعية، وإقامة المحاضرات العامة، والمعارض والحفلات المختلفة الدينية والأدبية

والترفيهية والفنية، وتقديم البحوث والاستشارات، والقيام بالخدمات الصحية، والإرشاد الزراعي، وإصلاح الأرضي، والإشراف على بعض الصناعات، بل وفي كل شيئ تقريباً.(Higher Educa on, 1976, p.8)

- ❖ كما أن من أهم الأدوار الحديثة التي اتبعتها كثير من الدول لخدمة المجتمع الأخذ بنظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد؛ فهناك العديد من العوامل التي فرضت ضرورة البحث عن صيغ غير تقليدية للتعليم الجامعي، ومن أهم هذه العوامل:(Levin, P.,1999,p.85-96)

١) التحول إلى عصر اقتصاديات المعرفة: من خلال البحث عن بنى أخرى من التعليم الجامعي نظراً لأن ماهو قائم الآن ظهر في عصر الصناعة، وتشكل في فلسفته وتخصصاته وفق نمط الإنتاج المادي.

٢) التعلم مدى الحياة: كثرة متغيرات هذا العصر تتطلب من الفرد المواءمة المستمرة بين حاجة الفرد والعودة للتعلم من أجل هذه المواءمة، والتعامل مع الأوضاع التي تستجد في حياته الشخصية والعملية.

٣) التمدد في غايات التعليم: حيث تفرض متغيرات عصر المعلومات ضرورة أن يتوجه التعليم إلى:

أ) التعليم من أجل المعرفة والتعليم من أجل العمل والتعليم ،ومن أجل الوجود الفاعل للفرد، والتعليم للعيش مع الآخرين.

ب) مواجهة تزايد الالتحاق بالتعليم الجامعي.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن التعليم في اليمن بوضعه الراهن غير قادر على الاستجابة للمتغيرات الحالية، وبعيد عن قضايا المجتمع وهمومة، بل أمسى عبئاً ثقيلاً على خطط التنمية، وسبباً رئيساً لاستفحال أزمة سوق العمل.

<u>تجارب حديثة لدور الجامعات المتقدمة فى خدمة المجتمع</u>

إن خدمة الجامعة للمجتمع هي ترجمة فعلية لوظائف الجامعة وادوارها التي تقدمها من اجل تكيف الافراد مع المتغيرات السريعة في عالم التكنولوجيا والمعلوماتية، وقد قدمت بعض الدول خطوات كثيرة لتفعيل دول الجامعة في خدمة المجتمع المحلي، وتتفاوت من دولة إلى أخرى، بحسب اختلاف نظم الجامعات من بلد إلى آخر، وحسب حاجات البيئات المحيطة، والمجتمعات المحلية، ووفقاً لضروف واهداف وثقافة كل مجتمع واحتياجاته.

<u>الولايات المتحدة الأمريكية:</u> فيها نظام جامعات فلوريدا طبق مبدأ التعاون بين الجامعات الإحدى عشرة الموجودة في منطقة فلوريدا من أجل استثمار ما تملكه هذه الجامعات من كوادر تدريسية وبحثية مؤهلة في خدمة الجامعات فيما بينها، وتقديم أفضل الخدمات للمجتمع، خصوصاً في مجال الاستشارات للقطاعين الإنتاجي والخدمي للمنطقة. (العبيدي، ٢٠٠٣، ٢٤)

ففي التعليم الجامعي الأمريكي تعتبر وظيفة الخدمة العامة إحدى الوظائف الثلاث الرئيسية للتعليم الجامعي بجانب كل من التدريس والبحث العلمي، وكذلك الوضع في معظم الجامعات الأجنبية، فجامعة كوستاريكا تحدد وظيفتها الأساسية

في تقديم المعرفة والاستجابة للاحتياجات الفعالة والأساسية لتنمية المجتمع، حيث ينص ميثاق الجامعة على أن وظائفها تتمثل بما يلي:

١) التعليم.
٢) الخدمة العامة.
٣) نشر المعرفة.
٤) البحث.
٥) الإبداع الفني.
٦) التنمية المهنية والروحية (عامر-١٥-٢٠٠٧).

كما أن الجامعات الأمريكية انتقلت من كليات المجتمع (المتوسطة) إلى ما يسمى بجامعات المجتمع التي أنشئت أساساً لخدمة المجتمع.

المملكة المتحدة (بريطانيا): تعمل الجامعات البريطانيةعلى خدمة قطاع الصناعة من خلال المكاتب المشتركة بين أساتذة الجامعات ورجال الصناعة، والسماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل لدى المؤسسات الصناعية، كما عملت بعض الجامعات على تأسيس شركات تجارية (ابوشيحة،١٣١،٢١٠٦).

كما أن أهم الأدوار الجامعية في المملكة المتحدة، استيعاب التقنيات العلمية والإدارية المتطورة في الجامعة، وجذب الطلاب لها، والنظر إليهم على أنهم زبائن وموارد تتنافس من أجلها الجامعات (PP.,56-67DeeM, R., 1998,). وكان الهدف الأساسي لهذا التعاون هو ربط التعليم بالبحث وتقديم الاستشارات من أجل البناء ببيئة سليمة تخدم المجتمع البريطاني ومؤسساته الخدمية والإنتاجية على حد سواء ولتحقيق هذا المبدأ التعاوني فقد استخدم التحليل الاستراتيجي من أجل تشخيص حاجات المجتمع المحلي لكل جامعة بصورة خاصة والمجتمع البريطاني بصورة عامة، وترجمتها إلى برامج ومخرجات تخدم أغراض المجتمع"JENKINS 2002 P.6"في (العبيدي، ٢٠٠٣، ٢٤).

وفي ألمانيا تقوم الجامعات الألمانية بخدمات متنوعة لها ارتباط بمجتمعها المحلي، حيث صرح وزير الدولة للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي في خطابة عن "التطورات الحديثة في التعليم الجامعي الألماني "إن مسئوليات الإدارة الجامعية أصبحت أشمل وأعمق وهذه المسئوليات هي إعداد الجامعة مخرجاتها للعمل على المستويين المحلي والعالمي.(Schaumann, "1998, PP., 37- 46). لذا يلاحظ أنهم لايجدون صعوبة في الحصول على العمل فور تخرجهم، لذلك يسمى خريجوها في بعض الجامعات بالخريج العالمي، ليس لممارسة وظيفة واحدة بل لممارسة عدة وظائف في مؤسسات متعددة الوظائف، وأصبح التعليم الجامعي في المانيا نموذجاً يحتذى عالمياً.

وفي اليابان تقدم الكليات المتوسطة junior colleges حوالي ٥٠٠ كلية برامج تستغرق عامين في ميادين تتصل بتنمية المجتمع والعمل على خدمته، وهذه البرامج تتمثل في تعليم الأفراد حفظ الطعام، والتربية في رياض الأطفال والتصور. (بوشامب إدور،١٩٨٥، ٤٩-٥٠).

وحسب الخطة الاستراتيجية لمبدأ التعاون. (ANDERSON 1999 P.3) فقد ذهبت الجامعات اليابانية إلى أبعد تصور واعتمدت مبدأ التعاون – ليس المحلي للجامعات اليابانية فحسب- بل امتدت لتشمل بعض الجامعات الأمريكية والأوروبية والأسترالية إيماناً من هذه الجامعات بأنها تستطيع أن تخدم المجتمع الإنساني في كل ما يحتاج إليه من خدمات واستشارات وإنتاجات بالاعتماد على إمكانياتها البشرية الماهرة والمادية المتطورة. "UNIVRSITIES OF JAPAN 2003 P.7" في (العبيدي،٢٠٠٣، ٢٥).

وفي فرنسا نجد أن الجامعة لا تنفصل عن مجتمعها؛ حيث إن لها ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع وقضاياه، فالجامعة منذ بداية تأسيسها لم تنعزل عن المجتمع، بل كانت جزاءً لايتجزأ منه، ولعل رمزية موقعها الجغرافي دال على ذلك، فعادة ما تكون داخل المدينة غير مفصولة عنها بأسوار ولا مداخل، ومرافقها متاحة لمن أراد، من مكتبة ومراكز أبحاث ومطعم... إلخ، (الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء بوزارة التعليم العالي بالسعودية، ٢٠١٣، ١٢).

الجامعات الأوروبية: في الجامعات الأوروبية والأمريكية تجارب علاقات التحالف والشراكة التي أقامتها كثيرة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، حيث تشير إلى أن علاقات التحالف كانت تدور في الغالب حول الدور البحثي للجامعة، بينما كانت علاقات الشراكة في غالبيتها موجهة لتقديم خدمات تعليمية وتدريبية ورعاية المشاريع البيئية، أي أقرب لدورها في خدمة المجتمع، (عيد، ٢٠٠٣، ٥). كما قام الاتحاد الأوروبي بتفعيل أربعة برامج رئيسية (١٩٩٨- ٢٠٠٢) تهتم في مجملها بمجالات البحث والتدريب والتطوير للمجتمع هي:

- تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- خلق مجتمع يتعامل بسهولة مع تكنولوجيا المعلومات.
- تطوير القدرة التنافسية والنمو المستدام في قطاع الصناعية.
- المحافظة على سلامة البيئة واستدامتها. (حلُس، ٢٠٠٩، ١٢).

وقد كشفت الدراسات الحديثة أن الجامعات العالمية وضعت استراتيجيات متنوعة لتنفيذ خططها معتمدة على الحاجات والمتطلبات الأساسية لسوق العمل (Satua,etal,2001,p.85) في (العبيدي، ٢٠٠٣، ١٠).

مصر: على مستوى الجامعات العربية، فإن الجامعات المصرية تقدم عن طريق المراكز التابعة لها العديد من الخدمات منها: برامج تدريبية لتنمية مهارات العاملين في مؤسسات المجتمع ورفع مستوى أدائهم، وتدريب أعضاء هيئة التدريس في الجامعة على التعامل مع المستجدات التكنولوجية، ومهارات التقويم وبنائه، وتقدم لهم أيضاً دورات وتأهيلاً تربوياً لغير التربويين، وتقدم لهم تدريباً تحويلياً لإعادة التأهيل لمهن أخرى يحتاجها سوق العمل، وبرامج عامة لأفراد المجتمع في العديد من الموضوعات مثل الإسعافات الأولية، واللغات، والصناعات الصغيرة والتفصيل وتصميم الأزياء، كما تنظم برامج محو الأمية للعاملين في الجامعة، كما تشارك الجامعات بعض المؤسسات والمنظمات المحلية والعالمية في

الدورات التي تنظمها لأفراد المجتمع، وإتاحة الفرص التعليمية لمن فاتتهم فرص التعليم عن طريق مراكز التعليم المفتوح الموجودة في بعض الجامعات.(العريقي، ٢٠٠٩، ٢٠٥).

يمكن القول أنه ما كان للجامعات بالدول المتقدمة أن تنجح في هذا المسعى نحو خدمة مجتمعاتها؛ إلا من خلال قيامها بكثير من الإصلاحات التي يتطلبها هذا التوجه، ومن أهم الإصلاحات التي يمكن استقراؤها من هذه التجارب للاستفادة منها في تطوير تعليمنا الجامعي نحو خدمة المجتمع نذكر منها بعض النماذج الحديثة للتعليم الجامعي، والتي أنشئت أساساً لخدمة المجتمع، حيث تحولت من الجامعات التقليدية إلى الجامعات الشاملة المرتبطة بمجتمعها، ومن جامعات متعددة التخصصات إلى جامعات متعددة الأنظمة والوظائف، وتجمع هذه الجامعات بين التعليم الأكاديمي والتعليم التقني، وبين الشمول والتخصص الأكثر مهنية، والأكثر ارتباطاً بالبيئة وبالتالي تتعدد أدوارها ووظايفها في مجال خدمة المجتمع، ومن مجال خدمة المجتمع. ومن أبرز النماذج الحديثة لمؤسسات التعليم الجامعي مايلي:

١) الجامعات والمعاهد المتخصصة: وهي المؤسسات التي تقتصر على تخصص معين في مجال واسع من المعرفة، أو عدد من فروع المعرفة المتكاملة، تبعاً للنشاط السائد في المنطقة، أو الإقليم، سواء الاقتصادي أو الاجتماعي، وهي بهذا تركز على الجوانب التطبيقية، وتهتم بالتخصصات الدقيقة، والتفاعل المباشر مع بيئاتها.
٢) الجامعات والمعاهد الفنية: وتهتم أساسً بالنواحي التطبيقية لمجالات المعرفة من حيث التركيز على الفنون الإنتاجية، والتطبيقات العملية للنظريات العلمية واقتصارها على مجال واحد في الغالب من المعرفة التقنية كالهندسة أو الزراعة، وتنبع أهمية هذه المؤسسات من أنها أكثر التصاقاً بتطوير الإنتاج، وتحقيق التنمية، وأكثر استجابة للاحتياجات الفعلية لمرحلة التطور في المجتمع.
٣) الجامعات المتكاملة أو الشاملة: وتعتبر من أبرز الاتجاهات الحديثة تعاظماً؛ الاتجاه المتكامل أو الشامل، والمتداخل بين المناهج والتخصصات، مثل "الاسلوب المتعدد التخصصات" (Mditadisciplinary approach)، و"اسلوب التخصصات المتداخلة أو البيئية" (Interdisciplinary Approach)، إذ يتيح المفهوم الأولى خلط تخصصات عدة مع بقاء كل منها منفصلة، بينما يجمع المفهوم الثاني تخصصات عدة في شكل جديد في الدراسة والبحث،ويتمحور البرانامج الدراسي ليس حول التخصصات، بل حول المشكلات والبيئات التي تتم معالجتها، والتعامل معها عن طريق عدة تخصصات.(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨، ١١٢).ولقد أدى ارتباط وشراكات بعض الجامعات مع مؤسسات المجتمع إلى تحولها مما كان يطلق عليه جامعة متعددة الوظائف Multiversity إلى جامعة متعددة الأنظمة Multiorganization .
٤) جامعات ومعاهد الراشدين: وهي مؤسسات نظامية وغير نظامية، تهتم بأنواع مختلفة من البرامج الأكاديمية أو التطبيقية، كما تقدم العديد من البرامج المهنية والدورات التي تقدم أساساً للكبار الذين لا يستطيعون التفرغ الكامل للدراسة، أو ممكن لاتسمح لهم ظروفهم الوظيفية أو المعيشية من الالتحاق بالمؤسسات التعليمية النظامية الرسمية، أو الأفراد في المناطق النائية، أو الذين حرموا من التعليم ويرغبون في رفع مستوى كفايتهم الثقافية والذاتية، أو تحسين أدائهم الوظيفي والمهني،

وتختلف هذه المؤسسات في تنظيمها، وفي مستوى الدراسة بها، وفي نوع الدراسين ومستوياتهم، ومطالبهم واحتياجات البلد، فهي تبدأ بالدبلومات المهنية، وتنتهي غالباً بشهادة الدكتوراة. وهناك نوعان من هذه المؤسسات، أحداهم: تقليدي، ويضم الجامعات والمعاهد النظامية، منها الجامعات المسائية أو النهارية، مثل: الجامعات والكليات الليلية في أمريكا، والمسائية في روسيا والصين، وجامعة المسنين في اليابان. وثانيها: غير النظامي، وتعتمد على وسائط الاتصال الجماهيرية، ومن أمثلتها: "الجامعة المفتوحة" في بريطانيا، و"الجامعة بلا اسوار" في أمريكا، و "المعاهد الليلية" الأخرى في أوروبا الشرقية، و"أقسام الدراسات الإضافية" في بعض الدول النامية. وهناك مؤسسات أخرى تجمع بين النوعين السابقين، أو مزيج منهما، ومن أهمها "جامعات العمال"، و"جامعات الفلاحين" ذات الخبرة السريعة، و "الكليات الفردية" التي تقوم بمهام منها تقديم برامج ثقافية متنوعة للراشدين. (الحاج، ٢٥٤،٢٠١٤).

٥) ظهور نماذج من مشتركه: ومن أهم النماذج حول تطوير التعليم الجامعي في هذا المجال من خلال عمليات التحالف والشراكة ما يأتي:

أ) مؤتمر جامعة ميسوري Missouro University سبتمبر ١٩٩٣.

أكدت توصيات هذ المؤتمر على دور الشراكة بين قطاع الصناعة ومؤسسات التعليم الجامعي في عمليات التنمية، كما أشارت إلى أنه من ضمن أولويات العمل لتطوير برامج التعليم الجامعي ضوروة وجود علاقات فعالة بين مؤسساته والمؤسسات الصناعية، ويتطلب هذا من مؤسسات التعليم الجامعي ضرورة إعادة هيكلة برامجها وأقسامها العلمية.(Missouri University,1993).

ب) تقرير Thomes, N.L. "ما الذي يمكن أن يعلمه التعليم الجامعي من الاستماع للمجتمع المحلي"، وكان الهدف من اللقاء تحديد ما ينبغي أن يتم لتطوير مؤسسات التعليم الجامعي، لتشارك بفاعلية في تنمية المجتمعات المحلية، وخلص المتناقشون إلى عدة توصيات، منها:

- البعد في تعليم الطلاب عن التركيز على التخصص الضيق.
- تنمية إحساس الطلاب بالانتماء والالتزام، وتنمية قدرتهم على استخدام المعرفة.
- التحول من تخريج مهنيين إلى تخريج مواطنين منتجين. (Thomas,1999) في (عيد،٥،٢٠٠٣).

ت) ظهور جامعات ومعاهد متخصصة لخدمة المجتمع. وجعل التعليم الجامعي أكثر ارتباطاً بمجتمعه، وربط التعلم بالعمل والإنتاج، وظهرت صيغ عديدة وحديثة تستهدف توثيق الروابط بين الجامعات وبيئات مجتمعها ومشكلاته، منها ما أتجه نحو إقامة معاهد وجامعات حديثة تحاكي البيئات الفيزيقية والاجتماعية والثقافية وتستجيب لها، ومنها ما جمع بين هذا وذاك، وابتدعت أساليب متقدمة تعمق روابط التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع الحقيقية.

٦) الجامعات الإقليمية والدولية: توجد ثلاثة أنواع كل منها ينفرد بخصائص تميزها عن غيرها:

- النوع الأول: الجامعات الإقليمية: مثل "جامعة الخليج العربي" في البحرين، وهدفها إيجاد أنواع من التخصصات الجديدة والدقيقة، والقيام بالبحوث والدراسات التي تهم المنطقة.

- والنوع الثاني: جامعة الأمم المتحدة في طوكيو: وهي تضم طلاباً وعلماء وأساتذة متخصصين من كافة دول العالم، هدفهم البحث العلمي ونشر المعرفة والتدريب الجامعي المتقدم، وتركز أساساً على البحوث المتعلقة بالمشكلات العالمية التي تهم المجتمع الدولي ورخاء الإنسان.

- أما النوع الثالث: فيختلف عن النوعين السابقين، ويشتمل على تنظيمات تعاونية بين عدد من مؤسسات التعليم الجامعي، تتراوح بين إدماج مؤسستين أو أكثر في مجالات وفروع علمية معينة، وبين السماح للطلبة لأخذ مقررات دراسية في الجامعات المتعاونة؛ لما لذلك من مساهمة في تقوية الدراسات الجامعات وتنوعها، وتكوين الكوادر العلمية بالاستفادة من الإمكانات المختلفة بهما، وايضا لتطوير الدراسات العليا. ومن أمثلة ذلك: "اتحاد جامعات هارفرد" و "جورج واشنطن" و "الجامعة الكاثوليكية" ، و "اتحاد جامعات ولايات وسط الولايات المتحدة"، الذي يضم تسع جامعات كبيرة في ست ولايات، وتحرص بعض الدول الأجنبية على ايجاد جو من التعاون بين البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من خلال إنشاء العديد من المراكز البحثية المشتركة بين أساتذة الجامعة ورجال الصناعة في المجتمع، كما تهتم جامعات هذه الدول بإجراء البحوث التطبيقية نظراً لارتباط شهرة أي كلية جامعية بالأبحاث التي تنشرها هيئتها التدريسية،ومما سبق يلاحظ أن هذه النماذج الحديثة للتعليم الجامعي قد تأخذ مسميات مختلفة ومستقلة، وهي جامعات تعليمية مستقلة تأخذ تنظيمات مختلفة، وتتبع أساليب متنوعة، ولا تتقيد بشروط أو نظام معين، ولا بسن معين ولا بمنهج أو مرحلة محددة، ولا بوقت ومكان محددين، تأخذ تنظيمات مختلفة باساليب متنوعة، والجامعة كمؤسسة لها رسالة وطنية وقومية وتعليمية واجتماعية لا تقتصر على دور محدد لتقديم خدماتها بل أدوار متعددة، دور القيادة الجامعية والعمداء والنواب، دور الأستاذ الأكاديمي، دور الطالب، دور الاستشارات، ودور التعليم المستمر، دور المعاهد والدراسات العليا، دور البحوث، دور المؤسسات والمنظمات المجتمعية، دور المراكز العلمية، دور اللقاءات الدورية بين الجامعات والمنظمات والشركات وغيرها.

التصور المقترح لتطوير دور الجامعات اليمنية نحو خدمة المجتمع

<u>مبررات التصور المقترح:-</u>

أكدت الاتجاهات العالمية المعاصرة على ضرورة التحديث والتطوير لأدوار ووظائف التعليم الجامعي لمواكبة المتغيرات المتسارعة وتقديم أفضل الخدمات المجتمعية، وبالنظر لواقع الجامعات اليمنية فقد كشف الدراسة عن فجوة كبيرة بين ما تقوم به وماينبغي عليها القيام به نحو المجتمع، ومن أهم المبررات التي دعت لزيادة الاهتمام بوظيفة خدمة المجتمع ما يلي:-

- غياب مراكز خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية.
- عدم توفر الهيكل الأدارة الإداري المختصين بتشغيل دور الجامعات نحو خدمة المجتمع.

- تركيز الجامعات على المتغيرات الداخلية، وقلة المتابعة للمتغيرات الخارجية للمجتمع.
- اتساع الفجوة بين الجامعات اليمنية وبين المجتمع بسبب ضعف التواصل بين الطرفين وغياب الشراكة المجتمعية مع المنظمات والقطاعات الاخرى وضعف الثقة بالمخرجات الجامعية.

أهداف التصور المقترح:-

يهدف التصور المقترح إلى تطوير دور الجامعات اليمنية نحو خدمة المجتمع، وذلك من خلال تفعيل وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات اليمنية وأنشاء مركز لخدمة المجتمع فيها وذلك من خلال ما يلي:-

- وضع رؤى مستقبلية لرفع مستوى الخدمات المجتمعية التي تقدمها الجامعات اليمنية وتلبية احتياجات المجتمع وحل مشكلاته.
- وجود قطيعة بين الجامعات اليمينية والمجتمعات المحلية.
- إقامة شراكات حقيقية بين الجامعات اليمنية والمجتمع المحلي.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس والطلبة على الاتصال بالمجتمع المحلي وزيادة التفاعل الانساني والفكري في مجال خدمة المجتمع.
- تطوير أداء الجامعات اليمنية وتفعيل دورها في خدمة المجتمع المحلي.
- معالجة أوجه القصور والمشكلات التي تعيق الجامعات اليمنية عن خدمة المجتمع.
- تفعيل دور الكليات والمراكز والوحدات العلمية التابعة للجامعات اليمنية في خدمة المجتمع المحلي.

مصادر بناء التصور المقترح:-

١) الدراسات السابقة: وتمثلت بالاطلاع على الأدبيات السابقة لتطوير دور الجامعات نحو خدمة المجتمع.
٢) تجارب واتجاهات الدول العربية والأجنبية المتعلقة بتطوير دور الجامعة نحو خدمة المجتمع.
٣) واقع التعليم الجامعي وأهدافة.
٤) استراتيجية التعليم العالي في اليمن ٢٠٠٦م – ٢٠١٠م، وقانون الجامعات اليمنية ٢٠٠٧م.

مجالات تطوير دور الجامعات اليمنية نحو خدمة المجتمع:

_ تجديد الهياكل التنظيمية في الجامعات اليمنية: وذلك بما يواكب وظائف الجامعات المعاصرة، ومن الأنماط التنظيمية للجامعات: نظام الكليات الذي يضم أقسامًا علمية موحدة، ونظام الأقسام العلمية المتعددة، ونظام المراكز العلمية، ونظام الكليات التي تعدد فيها الأقسام العلمية المتناظرة، ويتزايد الاتجاه نحو الهياكل التنظيمية الحديثة؛ كونها تتوافق مع الرسالة العلمية للجامعة، وهنا تستطيع الجامعات اليمنية اختيار أحد الهياكل التنظيمية الحديثة، وتطبيق أحد النظم الحديثة المذكورة آنفًا، وليكن نظام الكليات التي تضم أقسامًا علمية موحدة، وهذا يلائم بعض الكليات.

_ التحول من نظام الكليات كوحدات علمية إلى نظام الأقسام كوحدات علمية، وذلك كأساس لتنظيم الجامعة، بعد أن بينت البحوث الامبريقية في أكثر من بلد نجاح نظام الأقسام كوحدات علمية؛ كونه يعمل على تكوين بيئة علمية فعالة لنمو المجتمعات العلمية المنتجة، وذلك لما له من مميزات هامة أوردها(زاهر،د.ت،٢٦٥-٢٦٧) كالأتي:

_ يُؤسس على أن المعرفة ليست مغلقة ولا مقيدة بتصورات التنظيم الجامعي، وبالتالي يكون تنظيمها الأكاديمي لامركزي، بعكس التنظيم الإداري المركزي. وهذا النظام يضعف سلطة رئيس القسم، على أساس أن المعرفة والقسم لا يقومان على فرد واحد، وإنما على تعاون وتكامل جهود عديدين، شريطة أن توزع الجهود بين أعضاء القسم طبقًا لاهتمامهم وقدراتهم العلمية، وما يعطيه هذا من بواعث كبيرة للإنتاج العلمي، ثم إن هذا النظام يزيد من احتمالات الحراك الأكاديمي السريع، وقيام الأعضاء بالبحوث دون اعتبار للمناصب الإدارية والأكاديمية؛ مما يزيد من طموح الأعضاء الجدد في الإنتاج العلمي.

_ للتغلب على جمود النظام التقليدي الجامعي وأوجه قصوره، فيمكن استحداث بعض الدرجات العلمية، منها: إيجاد درجة "البكالوريوس" في الآداب والعلوم والبيئة على مستوى المرحلة الجامعية (الأولى)، واستحداث درجتين علميتين بين الماجستير والدكتوراه، للقيام بوظيفة خدمة المجتمع.

_ تفرغ جانب من أعضاء هيئة التدريس، تارة للبحث، وتارة ثانية للتدريس، وتارة ثالثة للإشراف على الدراسات العليا، شريطة ألا تزيد مدة التفرغ عن سنتين، بعدها يعود لممارسة مهامه الجامعية.
_ إيجاد أنظمة تعليم تدعم الروابط بين مؤسسات التعليم الجامعي، والمنزل، وأماكن العمل تكمل التعليم الرسمي. انفتاح الجامعات على مواقع العمل والإنتاج في المجتمع؛ ذلك أن تحديات العولمة الاقتصادية تفرض على مؤسسات التعليم الجامعي الانفتاح الواسع على عالم العمل عمومًا، وعلى العمل المنتج خصوصًا، وما يترتب على ذلك من توثيق علاقات التعاون بينهما. ومن جهة أخرى ضرورة إشراك قطاعات الإنتاج في التخطيط للتعليم، وقيامها بالعديد من الأنشطة والمهام داخل الجامعات.

_ تقديم برامج تعليمية وتدريبية لمن لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم الجامعي، وتقديم برامج محو الأمية وتعليم الكبار، وتقديم الدورات التدريبية المختلفة، وإقامة المعارض الفنية والثقافية والحفلات الترفيهية، والمسابقات الرياضية.

_ خروج الجامعات إلى الناس في الأسواق؛ كي تقدم لهم بعض المقررات التي تهم جانبًا من جوانب الحياة العريضة عندهم، كما تقدم خدمات متنوعة تتراوح بين الخدمات الاستشارية، والصحية، وإصلاح الأراضي، وتدريب أفراد القوى العاملة، والمديرين والفنيين، وفي كل شيء تقريباً.

_ إيجاد تنظيمات تعاونية بين عدد من مؤسسات التعليم الجامعي، تسمح للطلبة لأخذ مقررات دراسية في الجامعات المتعاونة؛ لما لذلك من مساهمة في تقوية الدراسات الجامعية وتنوعها، وتكوين الكوادر العلمية بالاستفادة من الإمكانات المختلفة بهما، وأيضًا لتطوير الدراسات العليا.

_ إسهام الجامعة بطريقة مباشرة في تقديم الخدمات الاستشارية والتعليمية إلى جميع المؤسسات بما يقوي العلاقة بينهما.

_ التوجه نحو اللامركزية في إدارة التعليم الجامعي على مستوى الإدارة المركزية والإدارات الإقليمية والمحلية، وذلك من خلال منح الجامعات والكليات الاستقلال المالي والإداري، والحرية الأكاديمية، وإعطاء قياداتها صلاحيات إدارية ومالية واسعة، مع ما يتطلبه ذلك من تكوين مجالس متنوعة في الجامعات يشارك فيها ممثلون من المجتمع المحلي وقطاع الأعمال والإنتاج، ومن منظمات المجتمع المدني وأولياء أمور الطلبة، مع ما يستلزمه ذلك من تحمل المسؤولية في اتخاذ القرارات، وتجديد اللوائح في إطار من الشفافية والمساءلة.

_ إيجاد شراكة قوية بين الجامعة ومؤسسات الأعمال والإنتاج، وخبراء المهن ورجال الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، وأطراف أخرى في المجتمعات المحلية، والمؤسسات التعليمية، وفي مقدمتها مؤسسات التعليم الجامعي، وذلك من خلال تشكيل مجالس مشتركة، منها: مجالس الأمناء.

_ ضرورة توسع المساهمة المجتمعية على المستويين (المحلي – مديريات، والإقليمي – محافظات) في تمويل الجامعات، سواء من الأنشطة التجارية والصناعية، أم من المشاريع الاستثمارية، أم من المنتجات المحلية، والواردات، وعلى رأسها الكمالية وشبه الكمالية، أم من أنشطة الشركات والمشاريع الكبيرة والعقارات، والممتلكات العامة والخاصة، أم من الإعلانات في وسائل الإعلام المختلفة، أم من الأنشطة الترفيهية، كالحفلات والمهرجانات الفنية والمباريات الرياضية، أم على تذاكر السفر.

_ تكليف لجان متخصصة بتصميم برامج تدريبية وتعليمية مستمرة، قصيرة ومتوسطة بناءً على دراسة احتياجات السكان والقطاعات الاقتصادية، ومؤسسات العمل والإنتاج في القطاعين (العام والخاص)؛ لزيادة خبرة الكوادر العاملة في مؤسسات الإنتاج والأعمال، من خلال توضيح أحدث ما توصلت إليه العلوم المختلفة، وسبل تطبيقها في حقول العمل والإنتاج، وذلك وفق عقود تتولى بموجبه الجامعات التدريب وإعادة التأهيل، أو لأي غرض تحتاجه هذه الجهات. ويمكن أن تقام مثل تلك البرامج في الصيف، أو في الإجازة الشتوية أو بعد الظهر.

_ إنشاء مراكز بحثية كبيرة تتبع الجامعات، يعمل فيها كبار الأساتذة والمتخصصين، وهيئة استشارية متخصصة كبيوت خبرة على المستويين القومي والعربي، ويمكن أن ترقى إلى المستوى العالمي.

_ إنشاء صندوق وطني مركزي لدعم مشروعات تطوير نظم التعليم، ومنها الجامعات، وذلك بتشكيل لجنة أو هيئة عليا، برئاسة أحد الوزراء أو قيادات المجتمع، تتكون من أعضاء قياديين من الوزارات المشرفة على نظم التعليم والمالية والتجارة والصناعة والعمل، والغرف التجارية، وبعض البنوك، والعمل على إصدار قرار من رئاسة الوزراء بهذه الهيئة التي تتولى تقديم خطة تفصليه لأهداف الصندوق، وتحديد الجهات التي ستساهم في دعمه، وتحديد موارده

وطرائق جمعها ونواحي صرفها، وما يسبق ذلك ويرافقه من حملة توعوية، وغير ذلك من الإجراءات التي تمكن الصندوق من القيام بمهامه من أجل تحقيق الأهداف المناطة.

تطوير المناهج التعليمية وأنشطتها:

اشراك خبراء المناهج التعليمية، ورجال الأعمال والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني في وضع أسس بناء المناهج التعليمية في الجامعة، والمساعدة في تنفيذها.

_ أن يتم تصميم المناهج بناءً على قدرات وميول الدارسين المتباينة، حتى يشقوا طريقهم إلى مستقبل مليء بالاحتمالات والمفاجئات، تقوم على وجود أساس عام من المعارف والمهارات التي تضمن لكافة الدارسين الحصول على الخبرات التعليمية التي تعكس ثقافته وأنشطته الاقتصادية والاجتماعية، وتلبي اهتماماته من منظورها العالي.

_ أن تبنى المناهج على نشاط الدارسين، وما يقومون به من مشروعات وأنشطة جماعية تتيح التفاعل فيما بينهم، ومناقشة ما يرغبونه من جهة، وإشراك الدارسين في تحمل مسؤولية تعليم أنفسهم بشكل متزايد.

_ اشتراك الجامعات مع جهات عديدة في المجتمع لبناء المناهج التعليمة وتنفيذها، وما فرضه ذلك من ضرورة إشراك مؤسسات وجهات رسمية وشعبية مختلفة، وفقًا لطبيعة البيئات الطبيعية وأنشطة السكان، وجعلهم يساهمون بفاعلية في التصميم والتخطيط، وفي التنظيم والإعداد والإخراج، وفي التنفيذ والتقويم.

_ توظيف التعليم الجامعي وجعله أكثر ارتباطًا بمجتمعه، وربط العلم بالعمل والإنتاج، وذلك بإيجاد صيغ حديثة تستهدف توثيق الروابط بين الجامعات وبيئات مجتمعها ومشكلاته، منها ما اتجه نحو تطوير وتفعيل الأشكال التقليدية للتعليم الجامعي؛ كي تستجيب لأنشطة السكان، ومنها ما اتجه نحو إقامة معاهد وجامعات حديثة تحاكي البيئات الفيزيقية والاجتماعية والثقافية وتستجيب لها. ومنها ما جمع بين هذا وذاك، وابتدعت أساليب متقدمة، تعمق روابط التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع الحقيقية، بأثراء مسارات التطبيق والممارسة

_ مشاركة الطلبة في أنشطة وخدمات المجتمع في النواحي الزراعية وصحة البيئة.. إلخ؛ كجزء من المنهج التعليمي، ومن الأمثلة على ذلك: يُلزم طلبة الجامعة في "أثيوبيا"، و"تنزانيا" بالعمل لمدة عام، أو عامين في مجال الزراعة، أو في الخدمات الاجتماعية، وفي "فيتنام"، و"كوريا الديمقراطية" يمضي طلبة الكليات والمعاهد الصناعية التخصصية وقتهم بأكمله داخل المصنع ()). وفي "الهند" يمضي الطلبة من ساعتين إلى أربع ساعات أسبوعيًا لتطبيق النظريات التي تعلمونها لحل المشكلات التي تواجهها القرى والأحياء الفقيرة، ومشكلات الصناعة والزراعة .. إلخ (ادبسيشبا،١٩٨٧،٦١)

_ إنشاء مراكز بحثية في الجامعة، وذلك للبحث عن حل لمشكلات بعينها تواجه المجتمع. فمثلاً تقوم بعض الجامعات في الدول الأقل نموًا لمواجهة أزمة الملبس إلى إقامة مركز متخصص مكون من قسم الكيمياء العضوية، وأقسام الهندسة المجاورة، والصناعات المتخصصة؛ لإنتاج أقمشة من مواد صناعية بديلة لتلبية حاجات السكان في العقود القادمة (مرجع سابق،٧٠)

وجميع هذه الحلول لا يمكن أن تنجح الإ من خلال تبني أحد أو بعض أو كل النماذج الحديثة في التعليم الجامعي، والتي يكون أساس أنشاءها خدمة المجتمع، ومن أبرز هذه النماذج ما يلي:

١) الجامعات الشاملة (أو المتكاملة). ٢) جامعات ومعاهد الراشدين. ٣) الجامعات والمعاهد المتخصصة.

٤) الجامعات والمعاهد الفنية. ٥) الجامعات الإقليمية والدولية

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو شيحة، عبدالله يحيى حسن، (٢٠١٦)، **تصور مقترح لتطوير دور جامعة صنعاء وفي خدمة المجتمع المحلي في ضوء متطلبات الجودة الشاملة**، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، جامعة صنعاء، كلية التربية.
- الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، وزارة التعليم العالي، (٢٠١٣)، **وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الإداة العامة للتخطيط والإحصاء، الوظيفة الثالثة للجامعة**، المملكة العربية السعودية.
- الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية، ٢٠٠٦-٢٠١٠م.
- باكير، عابدة (٢٠١١). **تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة (٢٠٠١)، البحث العلمي في الدراسات العليا، الواقع والتحديات ندوة الدرسات العليا بالجامعات السعودية، توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبدالعزيز**، جدة محرم ١٤٢٢/ إبريل كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز.
- البشير،محمد هاشم(٢٠١٢)الجامعة المنتجة ونمو البحث العلمي،جامعة وادي النيل،كلية التربية،منظمة المجتمع العربي.
- الحاج، أحمد علي محمد، (٢٠١٠)، **دراسات في الاتجاهات التربوية المعاصرة، المتفوق للطباعة والنشر**، صنعاء، يناير.
- الحاج، أحمد علي محمد، (٢٠١٤)، **التعليم الجامعي في اليمن، المتفوق للطباعة والنشر والتوزيع**، ط(١).
- الخطيب، خليل محمد مطهر، (٢٠٠٩)، **واقع التنمية المهنية للقيادات الأكاديمية بجامعة صنعاء في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية التربية.
- عامر، طارق عبدالرؤوف محمد، (٢٠٠٧)، **تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء** العدد الرابع.
- عرجاش، علي شوعي، (٢٠١٠)، **تطوير إدارة كليات التربية في الجمهورية اليمنية في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.
- العريقي، عائدة محمد مكرد، (٢٠٠٦)، **دراسة تقييمية لدور الجامعات اليمنية في مجال خدمة المجتمع في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة**، رسالة دكتورات غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.
- العريقي، عائدة محمد مكرد، (٢٠٠٩)، **دراسة تقييمية لدور الجامعات اليمنية في مجال خدمة المجتمع في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة، مجلة الثوابت**، العدد (٥٥)، يناير- مارس.
- العكل، إيمان صبري، (٢٠٠١)، **خدمة الجامعة المبررات المفترضة**، كلية التربية، جامعة المنوفية.

- قايد، علي عبدالخالق، (٢٠١٢)، **صناعة القرار في الجامعات اليمنية، تصور مقترح في التحولات الإدارية في مجتمع المعرفة**، رسالة دكتوراة غير منشورة معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.
- الكبيسي، عبدالواحد حميد (٢٠١١)، **سبل خدمة الجامعة للمجتمع المحلي من وجهة نظر تدريسها، بحث مقدم لمركز التعليم المستمر**، جامعة البصرة.
- السماوي عبدالرقيب علي قاسم، (٢٠٠٨)، **بناء برنامج للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة تعز في ضوء مدخل الجودة الشاملة**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، قسم الأصول والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة تعز.
- محمد، أشرف السعيد، (٢٠٠٧)، **الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي**، أطروحة دكتوراة منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، دار الجامعة الجديد للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- الرواشيدة، علا زهير، (٢٠١١)، **دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها وعلاقة ذلك ببعض متغيرات الشخصية لديهم، جامعة البلقاء التطبيقية نموذجاً، مجلة أم القرى للعلوم الإجتماعية**، المجلد الأول- محرم ١٤٣٢هـ.
- حلس، داؤود درويش (٢٠٠٩)، **الإنفاق على البحث العلمي ودوره في جودة نوعية الإنتاج العلمي في الجامعات الفلسطينية، المؤتمر التربوي الثالث، دور التعليم العالي في التنمية الشاملة المنعقد في جامة الأزهر بغزة**، كلية التربية الفترة من ١٨-١٩ نوفمبر.
- ثيو دورج قانون، وكلارس مركفيلر، **الوظيفة الثالثة، القاهرة، وزارة التعليم العالي (المصرية).**
- عبد، يوسف سيد محمود، (٢٠٠٣)، **اتجاهات حديثة لتطوير التعليم الجامعي وكلية التربية بالفيوم**، جامعة القاهرة.
- اليونسكو، (١٩٩٨)، **التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل، المؤتمر العالمي للتعليم العالي**، باريس ٥-٩ أكتوبر.
- وزارة الشئون القانونية، (٢٠٠٧)، **قانون الجامعات اليمنية والقرارات المنفذة له**، ط(٣)، مطابع الوجيه، صنعاء، اليمن.
- أبو ملحم . (١٩٩٩). **أزمة التعليم العالي، وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار، الفكر العربي.** بيروت، معهد الإنتماء العربي.
- بدران، عبدالحكيم. (١٩٩٩). **تشجيع البحث العلمي، مكتب التربية العربي لدول الخليج**، الرياض.
- بو شامب أدوارد. (١٩٨٥). **التربية في اليابان المعاصرة**، ترجمة محمد عبدالعليم مرسي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
- جابر، عبدالحميد جابر؛ كاظم، أحمد خيري. (١٩٨٩). **مناهج البحث في التربية وعلم النفس.** دار النهضة العربية، القاهرة.

- الجرادي، خالد محسن علي. (٢٠٠٩). **تحديات تحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية اليمنية.** ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثالث للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية، "تحديات جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث"، صنعاء، (١٠-١٢/ أكتوبر/٢٠٠٩م).
- حسن، أميرة محمد علي أحمد. (٢٠٠٧). **نحو توثيق العلاقة بين المجتمع والجامعة، بحث مقدم إلى الى جامعة البحرين، المؤتمر السادس/ التعليم العالي ومتطلبات التنمية،** كلية التربية. www.stutech.edu
- السالم، سالم محمد. (١٤١٩ه). **واقع خدمة المجتمع والتعليم المستمر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.** الرياض: الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المركز الجامعي لخدمة المجتمع والتعليم المستمر.
- شرقي، ساجد. (٢٠٠٨). **دور الجامعات في تطوير تنمية المجتمع.** مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، العدد العاشر.
- العبيدي، سيلان جبران. (٢٠٠٣). **تفعيل دور الجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف النوعية. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية،** جامعة تعز، العدد الخامس.
- العفيري،نبيل أحمد(٢٠١٠).**إستراتيجية مقترحة لتطوير الشراكة بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل،** رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة تعز.
- مسبل، محمود عطا. (١٩٩٧). **العلاقة بين البحث العلمي الجامعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية. مجلة التربية.** جامعة الزقازيق.
- نشوان، يعقوب. (١٩٩٢). **الإدارة والإشراف التربوي بين النظرية والتطبيق،** ط(٣)، الأردن، دار الفرقان.
- زين الدين، محمد مجاهد. (٢٠١٣). **أساليب بناء التصور المقترح في الرسائل العلمية،** بحث غير منشور، قسم الربية السالمية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- نصر الله، حنا. (٢٠٠٩)، **إدارة الموارد البشرية،** دار زهران، عمان.
- عطية، محمد ناجي عبد الرب، (٢٠١٢)، **تطوير أداء الجامعات الأهلية اليمنية في ضوء مبادئ الإدارة الاستراتيجية بالتطبيق على جامعة الأندلس للعلوم والتقنية،**كحالة دراسية،رسالة دكتوراة غير منشورة.
- زاهر، محمد ضياء الدين (د.ت.): **مستقبل الجامعات في مصر، تحديات وخيارات، التعليم الجامعي الوطن العربي،** الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، المجلد الثالث عشر، القاهرة، دار الفكر العربي، ص، ص ٢٦٥، ٢٦٧.
- أدبسيشبا ، مالكوم (١٩٨٧): **أبعاد التعليم الدولي والفرص المتاحة، وعلاقة العمل في إطار النظام الدولي الجديد،** التعليم العالي والنظام الدولي الجديد، ترجمة ونشر مكتب التربية العربي لدول إلخليج، الرياض، ص٧٠،٦١.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Deem, R, **"The Management of Performances and Cultures in Universities in The United Kingdom",** international Studies in Sociology of Education, Vol. 8, No. 1, 1998, PP. 56-67.
- Higher Education and Social Change, promising experiments in development countries V.L Report prage publishers, N.Y. London, 1976, P. 8.
- Levin, P. (1999). **"How University fail the learning society", In: Dunne, E. (Ed.);** The learning Society; Koge page Limited; London; p.p (85-96).
- Schaumann, F. **"Recent Development in German Higher Education" PP, 37-46, in: www. abo.fi/norden/nuas/Pubtik/dirsem/Sthlm 98/ Schaum. pdf.**